



مجلس إدارة غرفة البحرين يعتمد رؤية ورسالة الدورة 31

كانو: الغرفة شريكة للحكومة في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز تنافسية بيئة الأعمال



اعتمد مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، خلال اجتماعه الخامس للدورة الـ31، برئاسة نبيل خالد كانو رئيس الغرفة، رؤية ورسالة الدورة الحالية، بما يحدد توجهات عمل الغرفة نحو تمكين القطاع الخاص، وتعزيز مشاركته في صنع القرار الاقتصادي، وترسيخ شراكتها مع الحكومة الموقرة لتطوير بيئة أعمال تنافسية ومستدامة.

وجاءت الرؤية تحت عنوان: «صوت مؤثر للقطاع الخاص وشريك فاعل في صنع القرار والنمو الاقتصادي»، فيما نصّت الرسالة على: «نمكّن القطاع الخاص لقيادة النمو، ونعزّز التعاون مع الحكومة والشركاء لتطوير بيئة أعمال تنافسية ومستدامة».

وأكد كانو أن الغرفة شريكة للحكومة الموقرة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية، وأن هذه الشراكة تقوم على تكامل الجهود والتشاور المستمر بشأن احتياجات القطاع الخاص، وتطوير الحلول التي تعزّز تنافسية المؤسسات وتدعم قدرتها على النمو والاستثمار وتوفير فرص العمل. وأوضح أن الرؤية والرسالة تضعان مصالح

التجار وأصحاب الأعمال في صميم عمل الغرفة، وتحددان مسؤوليتها في التعبير عن تطلعاتهم، ونقل مرئياتهم إلى الجهات المعنية، والعمل على تحويل احتياجاتهم إلى مقترحات ومبادرات تسهم في تطوير البيئة التجارية والاستثمارية في مملكة البحرين.

وأضاف أن الغرفة تسعى إلى ترسيخ دورها باعتبارها شريكاً فاعلاً في مناقشة السياسات والتوجهات الاقتصادية، من خلال طرح رؤى تستند إلى واقع السوق وخبرات مجتمع الأعمال، وتعزيز التعاون مع الحكومة الموقرة والشركاء لمعالجة التحديات التي تواجه المؤسسات، وفتح آفاق أوسع أمام القطاع الخاص للإسهام في النمو الاقتصادي.

وبيّن أن تمكين القطاع الخاص يتطلب تواصل

مستمراً مع الأعضاء، وفهمًا مباشرًا لأولوياتهم، ومتابعةً للقضايا التي تؤثر في أعمالهم، إلى جانب توسيع فرص استفادتهم من برامج الغرفة وخدماتها وعلاقاتها مع مختلف الجهات.

وفي سياق توسيع الفرص التجارية أمام الأعضاء، ناقش المجلس مقترح إنشاء منصة لربط أعضاء الغرفة بالشركات في الدول الأخرى، ووجه برأسته من الجوانب العملية والقانونية، وبحث فرص التعاون مع السفارات والغرف التجارية والاستفادة من التجارب المشابهة، مع مراعاة موثوقية المعلومات وآليات التحقق منها، تمهيداً لعرض نتائج الدراسة على المجلس.

كما بحث المجلس تعزيز مشاركة الأعضاء في برامج الغرفة وفعاليتها، من خلال مراجعة مواعيد انعقادها



مرئياتهم في تحديد أولويات عمل الغرفة وتطوير خدماتها. وأكد كانو أن ترجمة الرؤية والرسالة إلى عمل ملموس ترتبط بالاستجابة لقضايا الأعضاء، وتعزيز حضور القطاع الخاص في صنع القرار، ومواصلة العمل بالشراكة مع الحكومة الموقرة لتحقيق بيئة تدعم نمو الأعمال واستدامتها، وتخدم الأهداف الاقتصادية لمملكة البحرين.

وتكثيف التعريف بها، بما يوسع استفادة مجتمع الأعمال من الفرص المتاحة للتواصل وتبادل الخبرات والمعرفة. وتابع المجلس نتائج الزيارات الميدانية السابقة، وبحث ترتيبات زيارة أسواق أخرى ومنشآت صناعية وحرفية، بما يعزّز التواصل المباشر مع أصحاب الأعمال، ويتيح الوقوف على احتياجاتهم والتحديات التي تواجههم، والاستفادة من

«البحرين والكويت» ومنتدى الشرق الأوسط للاستدامة ينظمان فعالية

رفيعة المستوى حول التمويل المستدام ودعم التحول الأخضر بالبحرين



○ ياسر الشريفي.



○ محمد العادي.



○ ليلا داناش.

أعلن بنك البحرين والكويت ومنتدى الشرق الأوسط للاستدامة، تنظيم طاولة مستديرة رفيعة المستوى حول التمويل المستدام، وذلك في 3 نوفمبر 2026 بفندق شيراتون البحرين.

وستجمع الفعالية نخبة من الشخصيات المؤثرة وأصحاب المصلحة من القطاع المالي والجهات الحكومية والقطاعات الاقتصادية المختلفة في مملكة البحرين، لبحث سبل تعبئة التمويل المستدام لتسريع تحقيق أولويات التنمية الوطنية وتعزيز المرونة الاقتصادية على المدى الطويل. وتُعد الطاولة المستديرة تحت عنوان «تعبئة التمويل المستدام: تحقيق النمو المرن ودعم التحول الأخضر في البحرين»، لتشكل محطة استراتيجية مهمة في إطار التزام بنك البحرين والكويت بتعزيز التمويل المستدام باعتباره محركاً استراتيجياً للنمو الاقتصادي ومرونة الأعمال والمسؤولية البيئية، بما يدعم طموحات مملكة البحرين لتحقيق الحياد الصفري لاتباعات بحلول عام 2026.

وبصفتها إحدى المؤسسات المالية الرائدة في المملكة، يدرك بنك البحرين والكويت أهمية دمج الأولويات البيئية والاجتماعية ضمن المنظومة المالية. وتأتي هذه الفعالية امتداداً لجهود البنك المتواصلة لتعزيز التمويل المستدام من خلال إطار عمله للتمويل المستدام وتوسيع محفظة

حلوله التمويلية المستدامة. كما تؤكد الطاولة المستديرة التزام البنك بالتمويل المستدام باعتباره ركيزة أساسية للنمو طويل الأمد، بما يسهم في إتاحة فرص جديدة للعمالء، وتحفيز الابتكار في الخدمات المالية، وتعزيز مرونة الاقتصاد البحريني وقدرته التنافسية. وبهذه المناسبة، صرح ياسر الشريفي الرئيس التنفيذي للمجموعة في بنك البحرين والكويت، قائلاً: «مع مواصلة مملكة البحرين مسيرتها نحو بناء اقتصاد أكثر استدامة وتنوعاً، سيؤدي التمويل المستدام دوراً محورياً في تحويل الطموحات إلى خطوات عملية وتوجيه رؤوس الأموال نحو الفرص التي تحقق قيمة اقتصادية وبيئية على حد سواء. ونحن في بنك البحرين والكويت ملتزمون بدعم عملائنا وأصحاب المصلحة في مواكبة هذا التحول وتعزيز جاهزيتهم لتحقيق النجاح على المدى الطويل. ونتيح لنا هذه الطاولة المستديرة فرصة للتواصل

المباشر مع قيادات السوق، والاستماع إلى الاحتياجات المتغيرة، وتعزيز المنظومة اللازمة لتوسيع نطاق التمويل المستدام في مختلف القطاعات». وستستهل أعمال الطاولة المستديرة بكلمة ترحيبية يلقيها ياسر الشريفي، الرئيس التنفيذي للمجموعة في بنك البحرين والكويت، تليها جلسة حوارية مع محمد العادي رئيس الاستراتيجية والتحول للمجموعة في بنك البحرين والكويت، بعنوان «من الطموح إلى العمل: دور التمويل في تعزيز التزام البحرين بالحياد الصفري».

وستتبع ذلك جلسات نقاشية استراتيجيتان، تحمل الأولى عنوان «من الأطر إلى التطبيق: استراتيجيات تحقيق التوسع والأثر»، وتجمع نخبة من ممثلي المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية، وقيادات الجهات الحكومية المعنية بدفع التحول الأخضر في البحرين، إلى جانب عملاء البنك من القطاعات الرئيسية

في الاقتصاد البحريني، لتبادل الرؤى واستعراض الأمثلة العملية والممارسات المتخصصة لتعزيز التمويل المستدام في مختلف القطاعات. وخلال الجلسة الثانية بعنوان «تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو»، وتتناول المناقشات من وجهة نظر ممثلين عن بنك البحرين والكويت والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناع السياسات والشركاء في المنظومة الاقتصادية، لبحث السبل التي يمكن من خلالها للمؤسسات المالية تقديم دعم أكثر فاعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة. وستتناول الجلسة الحلول التمويلية المصممة وفق احتياجات هذه المؤسسات، والدعم الاستشاري وبناء القدرات، والأساليب العملية لدمج احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير المنتجات والأطر الانتمائية، مع تسليط الضوء على الدور

«التسهيلات» تحافظ على شهادة الأيزو لإدارة أمن المعلومات



○ هدى جناحي.

أعلنت شركة البحرين للتسهيلات التجارية محافظتها على شهادة الأيزو / ISO 27001:2022 لإدارة أمن المعلومات، بعد اجتيازها بنجاح أول تدقيق رقابي. وقد أكد التدقيق استمرار سريان شهادة الشركة، وأن نظام إدارة أمن المعلومات لديها يواصل العمل بفاعلية ويتطور عاماً بعد عام وفق المعيار الدولي المعتمد.

وتعكس هذه النتيجة التزام الشركة المستمر بحماية سرية بيانات عملائها ومعلوماتها المؤسسية وسلامتها وتوافرها، بما يعزز ثقة العملاء والمساهمين وسائر أصحاب المصلحة في ممارساتها لأمن المعلومات، ويدعم جاهزيتها التنظيمية ومرونتها التشغيلية في ظل مواصلة الشركة توسيع خدماتها الرقمية. وأعربت هدى جناحي

الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر في شركة البحرين للتسهيلات التجارية عن اعترازها بهذا الإنجاز قائلة: «إن محافظتنا على الشهادة تؤكد أن أمن المعلومات ليس إنجازاً لمرة واحدة، بل منظومة متكاملة نظورها ونقيس أداءها باستمرار، وتعكس مدى تكامل نظام إدارة أمن المعلومات لدينا مع إطار إدارة المخاطر في الشركة. وبمنحننا هذا

التأكيد المستقل الثقة في فاعلية ضوابطنا وقابليتها للقياس، بما يعزز ثقة عملائنا وأصحاب المصلحة». ويأتي هذا الإنجاز منسجماً مع التوجه الاستراتيجي لشركة البحرين للتسهيلات التجارية الرامسي إلى الالتزام بأعلى معايير الأمن المعترف بها، بما يعكس الدور المحوري الذي يؤديه الأمن في عمليات الشركة ونموها على المدى الطويل.

خطاب بحريني يرسم خارطة طريق

للاستقرار الاقتصادي العالمي



○ بقلم:

علي موسى

الدولية، وضمان استثمار حركة التجارة والاستثمار، بما يدعم الاقتصاد العالمي ويحافظ على مقومات النمو والإزدهار.

وتكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة إذا ما جرى تعميم الخطاب رسمياً على الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات العامة المعنية، والمؤسسات الإعلامية الرائدة حول العالم. فمن شأن ذلك أن يوسع نطاق الاستفادة من الأوسكار التي

تضمنها، وأن يجعلها مرجعاً موثقاً عند رسم السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية المستقبلية.

إن قيمة الخطاب لا تقتصر على ما تضمنه من محاور استراتيجية، بل تمتد إلى قدرته على تحفيز النقاش حول سبل تعزيز قدرة الاقتصاد العالمي على مواجهة الأزمات. فالمدائ التي طرحها تستحق الدراسة والتداول، كما يمكن البناء عليها في صياغة مبادرات عملية تعزز الاستقرار المالي وتدعم النمو المستدام.

وفي أوقات عدم اليقين العالمي، يحتاج المجتمع الدولي إلى قيادة اقتصادية واضحة، ورؤية عملية، والتزام مشترك بالحفاظ على القنوات التي تضمن استمرار تدفق رؤوس الأموال، وكفاءة أنظمة المدفوعات، وأسباب التجارة والاستثمار. وقد أسهم خطاب وزير المالية والاقتصاد الوطني البحريني في تقديم رؤية جديرة بالاهتمام، وترسيخ هذا التوجه على الساحة الاقتصادية الدولية.

خبير مصري

وتبرز أهمية الخطاب في كونه تناول قضايا تتجاوز حدود المناسبة التي ألقى فيها، إذ طرح رؤى يمكن أن تشكل أساساً للتعاون مع الأزمات العالمية وحالات عدم اليقين الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، تبدو الحاجة قائمة إلى توثيقه وترجمته ونشره على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال المؤسسات المالية الدولية، ليكون مرجعاً استراتيجياً وخارطة طريق لصانعي السياسات والقيادات الاقتصادية.

كما أن مضامين الخطاب قابلة للتحويل إلى مبادئ عملية تسهم في حماية تدفقات رؤوس الأموال، وتعزيز متانة أنظمة المدفوعات

والمستدامة. كما عبر عن صوت عربي مسؤول في الحوار الاقتصادي الدولي، وأبرز المكانة المتقدمة التي تتمتع بها مملكة البحرين والمجموعة في النقاشات المرتبطة بالاستقرار المالي، وتعزيز الثقة في الأسواق، ودعم النمو المستدام.

ولم يكن الخطاب مجرد كلمة رسمية، بل مثل طرحاً استراتيجياً متكاملًا جمع بين وضوح الرؤية وعمق التحليل واستشراف المستقبل. كما عبر عن صوت عربي مسؤول في الحوار الاقتصادي الدولي، وأبرز المكانة المتقدمة التي تتمتع بها مملكة البحرين والمجموعة في النقاشات المرتبطة بالاستقرار المالي، وتعزيز الثقة في الأسواق، ودعم النمو المستدام.

كما أن مضامين الخطاب قابلة للتحويل إلى مبادئ عملية تسهم في حماية تدفقات رؤوس الأموال، وتعزيز متانة أنظمة المدفوعات



تقرير خليجي:

19.9 مليار دولار الاستثمارات الصناعية

في البحرين.. وأكثر من 900 مصنع

كتبت: زينب إسماعيل

أظهرت بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يبلغ قيمة إجمالي الاستثمارات الصناعية نحو 19.9 مليار دولار أمريكي. فيما يصل عدد المصانع البحرينية إلى 927 مصنعاً.

وبحسب تقرير صادر عن المركز الإحصائي الخليجي، بلغ حجم الاستثمارات الصناعية في المنطقة نحو 426 مليار دولار، وعدد المصانع نحو 22 ألف مصنع، ويعمل في القطاع الصناعي أكثر من 1.7 مليون عامل، حتى يوليو 2026. فيما بلغت مساهمة الصناعات التحويلية نحو 13.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025. وبحسب التقرير، تظهر مؤشرات يوليو 2026 تفاوت النشاط الصناعي بين دول مجلس التعاون: إذ تتصدر المملكة العربية السعودية في عدد المصانع والاستثمار الصناعي، إذ تصل حجم استثماراتها إلى نحو 245.2 مليار دولار ومصانعها إلى 9904 مصنع، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بـ 7330 مصنعاً، بينما تحتل قطر المرتبة الثانية في حجم الاستثمار البالغ قيمته 68 مليار دولار. وتأتي سلطنة عمان ثالثة في عدد المصانع، والتي تصل إلى 1932 مصنعاً. وتحتل البحرين في الترتيب الخامس من حيث عدد المصانع، متفوقة على الكويت التي يبلغ عدد مصانعها نحو 856. وتتركز 40% من الاستثمارات الصناعية

تغطية إصدارات أذونات الخزانة الحكومية بقيمة 70 مليون دينار

وقد بلغ معدل سعر الخصم 98.618% وتم قبول أقل سعر للمشاركة بواقع 98.592% علماً أنه قد تمت تغطية الإصدار بنسبة 121%.

كما بلغ الرصيد القائم لأذونات الخزانة مع هذا الإصدار ما قيمته 2.110 مليار دينار بحريني.

70 مليون دينار بحريني لفترة استحقاق 91 يوماً تبدأ في 21 أكتوبر 2026 وتنتهي في 20 يناير 2027، كما بلغ معدل سعر الفائدة على هذه الأذونات 5.54% مقارنة بسعر الفائدة 5.49% للإصدار السابق بتاريخ 14 أكتوبر 2026.

أعلن مصرف البحرين المركزي أنه تمت تغطية الإصدار رقم 2143 (ISIN BH0002LTZY23) من أذونات الخزانة الحكومية الأسبوعية التي يصدرها مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين. وتبلغ قيمة هذا الإصدار